



www.
www.
www.
www.

Ghaemiyeh

.com
.org
.net
.ir

ضرورة وجود الحكومة او الولاية للفقهاء

نحو يستد ٥ :

لطف الله صافى حلبانى

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

ضرورة وجود الحكومة او الولاية للفقهاء

نویسنده:

الشيخ لطف الله الصافى

ناشر چاپی:

مجله حوزه

ناشر دیجیتالی:

مرکز تحقیقات رایانه‌ای قائمیه اصفهان

الفهرس

٥	الفهرس
٦	ضرورة وجود الحكومة أو الولاية للفقهاء
٦	اشارة
٦	[مقدمة]
٧	مسألة: [في ولاية الفقيه]
٧	اشارة
٨	النص على ولائية و امامية و حكومة الأئمة الاثني عشر عليهم السلام.
٩	ضرورة الولاية و الحكومة للفقهاء زمن الغيبة
٩	دليل الحكومة و الولاية في عصر الغيبة للفقهاء
١٢	مدى دائرة ولاية الفقهاء و صلاحيتهم
١٣	درباره مركز تحقیقات رایانه‌ای قائمیه اصفهان

ضرورة وجود الحكومة أو الولاية للفقهاء

اشارة

نام کتاب: ضرورة وجود الحكومة أو الولاية للفقهاء

موضوع: فقه استدلالي

نویسنده: گلپایگانی، لطف الله صافی

تاریخ وفات مؤلف: هـ ق

زبان: عربی

قطع: وزیری

تعداد جلد: ١

تاریخ نشر: هـ ق

[مقدمة]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ*

الحمد لله على نعمة الإسلام والإيمان حمدًا سرمدًا، والصلوة والسلام على خير البرية وأشرف الأنام أبى القاسم المصطفى وعلى آله أنوار الهدى ومصابيح الظلام، واللعنة على أعدائهم إلى يوم النشور والقيام ضرورة وجود الحكومة أو الولاية للفقهاء، ص: ٢

وبعد، فمن المعروف المسلم به عند الشيعة أن الحاكم بعد النبي صلى الله عليه وآله هو الإمام المعصوم من أهل بيته عليهم السلام، عملاً بما نص عليه وأكده النبي صلى الله عليه وآله مراراً و تكراراً.

فالإمام المعصوم حاكم في الدين والدنيا و مفترض الطاعة من الله عز و جل، وأولى بالمؤمنين من أنفسهم، كما كان رسول الله صلى الله عليه و آله أولى بهم من أنفسهم.

و إن إبعاد الأئمة المعصومين عليهم السلام عن مناصبهم التي جعلها الله لهم لا - يؤثر شيئاً في وجوب طاعتهم والالتزام بأوامرهم ونواهيهم و وجوب اتباعهم في أقوالهم و أفعالهم.

و قد تكفلت بحوث العقائد إثبات هذا الأمر بالأدلة القاطعة من الكتاب العزيز و السنة المتواترة، وقد سار على هذه العقيدة وهذه الطريقة شيعة أهل

ضرورة وجود الحكومة أو الولاية للفقهاء، ص: ٣

البيت عليهم السلام من عهد رسول الله صلى الله عليه و آله إلى أن غاب الإمام الثاني عشر الإمام المهدى أرواحنا و أرواح العالمين له الفداء، وحتى في زمن غيته الصغرى، حيث كان باستطاعة الفقهاء و الناس أن يراجعوا نوابه و وكلاء المنصوبين من قبله و أشهرهم النواب الأربع رضوان الله عليهم.

ولكن بعد عصر النواب الأربع وقت الغيبة الكبرى، إلى أن يشاء الله تعالى إظهار دينه على الدين كله، فوقع البحث بين فقهاء الشيعة في من يكون نائب الإمام و الحاكم في زمن غيته الكبرى، فاختار كل فقيه في هذه المسألة ما أدى إليه نظره الاستنباطي و رأيه الاجتهادي، و صارت المسألة من مباحث الفقه يتعرض لها الفقهاء في كتبهم عند مناسباتها المختلفة، و يجيبون على الأسئلة الموجهة إليهم بشأنها.

ضرورة وجود الحكومة أو الولاية للفقهاء، ص: ٤

وهذه الرسالة الكريمة المختصرة لسمامة المرجع الديني والباحث المتبع القدير و العالم العامل الورع آية الله العظمى الشيخ لطف الله الصافى الكلبائى مدد الله فى عمره الشريف و نفع المسلمين و المؤمنين بعلمه و توجيهاته، هى جواب على بعض الأسئلة التى قدمها إلى سماحته بعض العلماء و الفضلاء عن مسألة الحكم و الولاية فى عصر الغيبة، و هى على اختصارها تتضمن و الأركان الأساسية لهذا الموضوع، و هى واحدة من إجاباته العلمية و بحوثه الغزيرة التى تزيد على стتين بحثاً و مقالة، و التى نأمل أن نتوفق لطباعتها في مجموعة كاملة، لعم فائدتها إن شاء الله، و الله الموفق.

دار القرآن الكريم

ضرورة وجود الحكومة أو الولاية للفقهاء، ص: ٦

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَ الصَّلَاةُ وَ السَّلَامُ عَلَى خَيْرِ
خَلْقِهِ وَ اشْرَفِ بَرِّيَّتِهِ مُحَمَّدٌ وَ آلِهِ الطَّاهِرِينَ
لَا سِيَّمَا بَقِيَّةُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِينَ، وَ لَعْنَةُ اللَّهِ
عَلَى أَعْدَادِهِمْ أَجْمَعِينَ إِلَى يَوْمِ
يَوْمِ الدِّينِ.

مسألة: [في ولاية الفقيه]

إشارة

دللت الأدلة العقلية و النقلية على حاجة المجتمع البشري المتمدن إلى حكومة تنظم أموره،
ضرورة وجود الحكومة أو الولاية للفقهاء، ص: ٧

و تحفظ كيانه، و تصونه عمما يوجب الفساد و الزوال، و تقوم بوضع الخطط اللازمـة لمصالحـه، و تمنع القوى عن اغتصاب حق الضعيف، و تدفع عنه ظلمـ الظالمـين، و تعملـ فيه بالعدل، و تؤمنـ السـبيل، و تجعلـ الكلـ أمامـ الحقـ و القانونـ سواءـ. إنه لا حالةـ أسوـأـ و أتعـسـ للبشرـيةـ منـ الفوضـىـ المطلـقةـ، و دينـ الإسلامـ الذيـ هوـ أكـملـ الأـديـانـ وـ أـتـمـهاـ، وـ أـرـقـىـ الشـرـائـعـ وـ الـقـوـانـينـ وـ الـأـنظـمـةـ لمـ يـترـكـ فـيـ حـيـاةـ الـبـشـرـ المـادـيـةـ وـ الـمـعـنـوـيـةـ أـمـراـ إـلاـ وـ قـدـ بـيـنـ فـيـ ماـ بـهـ صـلـاحـ الإـنـسـانـ وـ رـشـدـهـ، وـ مـنـ أـهـمـ هـذـهـ الـأـمـورـ: أمرـ وـ جـوـدـ الـحـكـوـمـةـ الـأـمـرـ الـأـسـاسـيـ الـذـيـ يـدـورـ مـدـارـهـ إـجـرـاءـ أـكـثـرـ أـحـكـامـهـ، فـقـدـ اـهـتـمـ بـهـ أـشـدـ الـاـهـتـامـ، فـجـعـلـ لـلنـبـيـ صـلـىـ اللهـ عـلـيـهـ وـ آـلـهـ الـوـلـاـيـةـ الـمـطلـقـةـ عـلـىـ الـمـؤـمـنـيـنـ، قـالـ اللهـ تـعـالـىـ:

ضرورة وجود الحكومة أو الولاية للفقهاء، ص: ٨

(النـبـيـ أـوـلـىـ بـالـمـؤـمـنـيـنـ مـنـ أـنـفـسـهـمـ) (١).

النص على ولاية الامام على عليه السلام المطلقة بعد النبي صلى الله عليه و آله.

فقمـتـ بـفـضـلـ هـذـهـ الـوـلـاـيـةـ حـكـوـمـةـ الـعـدـلـ الـإـسـلامـيـةـ بـقـيـادـهـ صـاحـبـ مقـامـ الرـسـالـةـ وـ الـبـوـءـ صـلـىـ اللهـ عـلـيـهـ وـ آـلـهـ، ثـمـ أـكـمـلـ اللهـ الـدـينـ بـولـاـيـةـ أمـيرـ الـمـؤـمـنـيـنـ وـ أـوـلـادـ الـطـاهـرـيـنـ الـأـئـمـةـ الـأـثـنـىـ عـشـرـ عـلـيـهـمـ السـلـامـ، وـ أـكـدـ عـلـىـ أـمـرـ الـوـلـاـيـةـ، سـيـماـ وـلـاـيـةـ أمـيرـ الـمـؤـمـنـيـنـ عـلـيـهـ السـلـامـ، وـ قـرـنـهـ بـولـاـيـةـ اللهـ وـ وـلـاـيـةـ الرـسـولـ بـقولـهـ تـعـالـىـ:

إِنَّمَا وَلِيَكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقْيِمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ

(١) سورة الأحزاب - ٦

ضرورة وجود الحكومة أو الولاية للفقهاء، ص: ٩
رَاكِعُونَ) «١».

و أمر بإعلانها في يوم عذير حم في مشهد عظيم حضره جموع المسلمين، فقال:
(إِنَّ أَئِيَّهَا الرَّسُولُ بَلَغَ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَ إِنْ لَمْ تَفْعِلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتُهُ، وَ اللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ، إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ) «٢».

فلما كمل الدين بإبلاغ الولاية أنزل الله تعالى:
(إِلَيْوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِيْنَكُمْ وَ أَتَمَّتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَ رَضِيْتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِيْنًا) «٣».

النص على ولادة و امامية و حكومة الأئمة الاثني عشر عليهم السلام.

(١) المائدة - ٥٥

(٢) المائدة - ٦٧

(٣) المائدة - ٣

ضرورة وجود الحكومة أو الولاية للفقهاء، ص: ١٠

و قد ثبت النص عن النبي صلى الله عليه و آله على الأئمة الاثني عشر عليهم السلام بالولاية والإمامية والحكومة، بالنصوص المتواترة التي منها: أحاديث الأئمة الاثني عشر التي رواها أعلام المحدثين من العامة والخاصة في صحاحهم وجواهم ومسانيدهم وسننهم، والتي لا تنطبق إلا على مذهب الإمامية القائلين بإمامية الأئمة الاثني عشر المعروفين من أهل البيت وعترة النبي صلى الله عليه و آله.

هذا وقد أوجب الله إطاعتهم على المؤمنين بقوله تعالى:

(إِنَّ أَئِيَّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ) «١».

(١) النساء - ٥٩

ضرورة وجود الحكومة أو الولاية للفقهاء، ص: ١١

قرن إطاعتهم بإطاعة النبي صلى الله عليه و آله، و هذه خصيصة لا يختص بها إلا من كان مثل النبي صلى الله عليه و آله معصوماً، وهو الإمام المعصوم الذي يقول به الإمامية، فلا يجوز أن يفسر (أولي الأمر) في هذه الآية إلا بالأئمة المعصومين عليهم السلام دون غيرهم كائناً من كان، حتى الفقهاء.

وهذا هو مقتضى أساس حكومة الله تعالى، و معنى أسمائه الحسنى، و حكميته التوحيدية، فليس لأحدٍ على أحدٍ الحكومة إلا إذا اعطيت من الله تعالى، فهو الحاكم الأمر الناهي، و السلطان و القاضي، كما يستمد من لطفه و رحمانيته و رحيميته و عدله و حكمته و علمه، فهو الرحمن و الرحيم و اللطيف و العدل و الحكيم و العالم و العليم.

و قد أنهى العلامة قدس سره الأدلة الدالة على لزوم جعل الحكومة من الله على الناس و نصب الإمام لهم إلى

ضرورة وجود الحكومة أو الولاية للفقهاء، ص: ١٢

الف دليل.

فكل حكومةٍ لم تكتسب المشروعية من حكومة الله تعالى باطلة زائفة. فالواجب على جميع المكلفين الإطاعة للحكومة الإلهية المتمثلة في وجود الإمام المعصوم في كل عصر و زمان. قال مولانا أمير المؤمنين عليه السلام:

□
(اللهم بلي، لا تخلو الأرض من قائم لله بحجه، إما ظاهراً مشهوراً، أو خائفاً مغموراً، لئلا تبطل حجج الله و بيته) «١».

ضرورة الولاية والحكومة للفقهاء زمن الغيبة

(١) نهج البلاغة: جزء ٤ ص ٣٧، من كلامه عليه السلام لكميل بن زياد.

ضرورة وجود الحكومة أو الولاية للفقهاء، ص: ١٣

ثم إنه مما لا ريب فيه ومن البديهي أنه لا فرق في حاجة الناس إلى من يتولى أمرهم بين الأعصار والأمسار، وبين عصر حضور الإمام و عصر غيابه، فكما كانت تحتاج البلاد والأمكنة التي لم يكن يعيش فيها الأنمة عليهم السلام إلى ولاة ووكلاء منصوبين من قبلهم فكذلك الأزمنة التي يغيب فيها الإمام عليه السلام بأمر الله تعالى لحكم وصالح يعلمها الله عز وجل، تحتاج أيضاً إلى الوالي الذي يلي أمرهم من قبله، فكما أن الله تعالى قد أتم الحجة على خلقه بحسب الإمام يجب على الإمام الذي جعله الله ولی المؤمنين، ونحبه إماماً على الخلق أجمعين، وكفيلاً لأمورهم، وحافظاً لمصالحهم أن يعيّن في عصر غيابه من يكون حاكماً بينهم، ولا يجوز أن يجعل مصالحهم في معرض الضياع، وامرهم على شفا حفرة من ضرورة وجود الحكومة أو الولاية للفقهاء، ص: ١٤

الفساد.

وقد عين أرواحنا له الفداء في عصر غيابه الصغرى أو القصرى جمعاً من أعيان الشيعة، منهم: النواب الأربع رضوان الله تعالى عليهم، المشهورون عند الكل بالنيابة و السفارية الخاصة.

دليل الحكومة والولاية في عصر الغيبة للفقهاء

ففي الغيبة الكبرى أو الطولى التي يطول زمانها كما أخبر به النبي صلى الله عليه و آله لا بد بطريق أولى للإمام من رعاية مصالح شيعته، ودفع ما يؤدي إلى ضياع أمرهم و انحلاله، و ذلك بتنصيب القائم على أمرهم، الحافظ لشئونهم الاجتماعية و السياسية، وقوانين دينهم ودنياهم.

وليس ذلك بالإجماع و الاتفاق إلا ولاية الفقهاء

ضرورة وجود الحكومة أو الولاية للفقهاء، ص: ١٥

الدول المسماة بالنيابة العامة، فللفقهاء التدخل في أمور المسلمين بما تقتضيه مصالحهم، ويكون كل ما يقع تشعرياً تحت مسؤولية الإمام عليه السلام و رعايته مما يرتبط بمصالح الأمة الإسلامية و شؤون الولاية على الناس، و تقام لحفظها الحكومات يكون ذلك واقعاً تحت مسؤولية الفقهاء و رعايتهم و إدارتهم.

على عاتقهم إحياء السنة، و دفع البدعة، و حفظ الشريعة، و كفالة الأمة.

فالزعامة لهم، و هم خلفاء الإمام و القائمون مقامه في تلك الشؤون، و أمناؤه على الحلال و الحرام، ولو لا ذلك لاندرس الدين و ضاعت آثار الشرع المبين.

و من تدبر حق التدبر يعرف أن إشراف الفقهاء على الأمور إضافةً لمنزلتهم الروحية و متزلتهم الروحانية في القلوب هو أقوى الأسباب

الموجبة

ضرورة وجود الحكومة أو الولاية للفقهاء، ص: ١٦
لبقاء التشيع، و حفظ آثار المعصومين عليهم السلام إلى زماننا هذا.

إن هذه الولاية التي عرفت بعض شؤونها هي الحكومة الشرعية الحقة التي لم تقطع من عصر سيد المرسلين صلى الله عليه و آله، ولا تزال مستمرة باستمرار زمان التكليف، لا- يتفاوت الأمر في تتحققها بين أن يكون ولی أمرها مبسوط اليد في جميع ما جعله الله في حوزة حكومته و هو الدنيا بما فيها و من فيها أو مبسوط اليد في بعضه، أو كان مرفوع اليد عن كله أو عن معظمها، أو كان حاضراً أو ظاهراً على الأنماط، أو غائباً عن الأ بصار.

فالحكومة الشرعية منعقدة مستمرة بهذا الاعتبار، و الفقهاء العدول في عصر الغيبة هم الحاكمون شرعاً و الولاية على الأمور، و هذا هو معنى قوله عليه السلام في توقيعه الرفيع كما سنشير إليه:

ضرورة وجود الحكومة أو الولاية للفقهاء، ص: ١٧
(إنهما حجتى عليكم و أنا حجّة الله).

و هذه هي الحكومة الشرعية التي يجب على المكلفين إطاعتها و الانضواء تحت قيادتها، حتى و إن كانوا ساكنين في دائرة غيرها، فالمؤمن و إن كان في دار الكفر أو في بلاد المسلمين تحت سلطنة غير شرعية: فإنه يجب عليه أن يكون منقاداً لهذه الحكومة الشرعية التي جعل الإمام أمرها في عصر الغيبة بيد الفقهاء.

و لا يخفى عليك أن ولاية الفقهاء في عصر الغيبة على هذا المبني تكون كولاية الحكام و النواب المنصوبين من قبل الإمام في عصر الحضور، و أن الأحكام السلطانية التي تصدر عن صاحبها يجب أن تكون لتنفيذ الأحكام الشرعية، و لترجح بعضها على البعض في موارد تزاحم الأحكام و الحقوق، فلا ترفع اليد بهذه الأحكام عن الحكم الشرعي

ضرورة وجود الحكومة أو الولاية للفقهاء، ص: ١٨

بالتالي، وإنما ترفع بها اليد عن الحكم المهم للأخذ بالأهم حسب تشخيص الحاكم بلزم ترك حق أو جهة لحفظ حق أو جهة أهم. و على كل حال، فكلامنا في المسألة ليس في الأحكام السلطانية، بل في المناصب الولاية التي يستمد الفقيه منها صلاحيته لإصدار الأحكام السلطانية.

ثم لا يخفى عليك أنه قد استدل على ولاية الفقهاء في عصر الغيبة بطائف من الأحاديث المروية في كتاب القضاء من جواجم الحديث، وقد أخرج شطرأ منها الفاضل النراقي في عوائده في العائدة الرابعة و الخمسين، لكن الاستدلال بأكثرها لا يخلو عن مناقشة و نظر. و لعل أقوالها نصاً في الدلالة التوقيع الرفيع الذي أخرجه شيخنا الصدوق في كمال الدين، قال:

ضرورة وجود الحكومة أو الولاية للفقهاء، ص: ١٩

حدثنا محمد بن عاصم الكليني رضي الله عنه، قال: حدثنا محمد بن يعقوب الكليني، عن إسحاق بن يعقوب، قال: سألت محمد بن عثمان العمري رضي الله عنه أن يصل لي كتاباً قد سألت فيه عن مسائل أشكلت علىي، فورد [ت في] في التوقيع بخط مولانا صاحب الزمان عليه السلام ... إلى أن قال:

(و أما الحوادث الواقعه فارجعوا فيها إلى رواة حديثنا، فإنهما حجتى عليكم، و أنا حجّة الله عليهم).

و قال في آخر التوقيع:

(والسلام عليك يا إسحاق بن يعقوب و على من اتبع الهدى) (١).

و رواه شيخنا الطوسي رضوان الله عليه في

(١) كمال الدين ج ٢ ص ٤٨٣، ٤٨٣ ب ٤٥، حديث ٤.

ضرورة وجود الحكومة أو الولاية للفقهاء، ص: ٢٠

كتاب الغيبة قال:

وأخبرني جماعة، عن جعفر بن محمد بن قولويه وأبي غالب الزراري وغيرهما، عن محمد بن يعقوب الكليني، عن إسحاق بن يعقوب، قال سألت محمد بن عثمان العمري رحمه الله أن يوصل لي كتاباً قد سألت فيه عن مسائل أشكلت علىَّ، فورد التوقيع بخط مولانا صاحب الزمان عليه السلام ... إلى أن قال:

(وَأَمَا الْحَوَادِثُ الْوَاقِعَةُ فَارْجُوْهَا إِلَى رَوَاهُ حَدِيثَنَا، فَإِنَّهُمْ حَجَّتِي عَلَيْكُمْ وَأَنَا حَجَّةُ اللَّهِ (عَلَيْكُمْ)).

إلى قوله عليه السلام:

وَالسَّلَامُ عَلَيْكَ يَا إِسْحَاقَ بْنَ يَعْقُوبَ، وَعَلَىٰ مَنِ اتَّبَعَ الْهُدَىٰ «١».

(١) غيبة الشيخ: حديث ٢٤٧ ص ٢٩٠ و ٢٩٣.

ضرورة وجود الحكومة أو الولاية للفقهاء، ص: ٢١

وقفة عند التوقيع الصادر عن الناحية المقدسة

ويظهر مما تضمنه التوقيع المبارك كما حكى الأردبيلي في جامع الرواية عن الأستاذ آبادي علو رتبة إسحاق بن يعقوب، ولعله كما استطهره بعض الرجالين أيضاً هو أخ الكليني، وكيف كان فلا مجال للخدشة في سنته بعدم مجيء شيء من حاله في كتب الرجال بعد اعتماد مثل الكليني عليه وروايته التوقيع الشريف بما تضمنه من المطالب المهمة عنه، ثم اعتمد مثل الصدوق عليه، ثم شيخ الطائفة رضوان الله تعالى عليهم.

ومن المستبعد جداً أن لا يكون الكليني عارفاً بحال مثله من معاصريه وهو ينقل عنه أنه يكتب إلى مولانا صاحب الزمان عليه الصلاة والسلام

ضرورة وجود الحكومة أو الولاية للفقهاء، ص: ٢٢

يسأله مثل هذه المسائل التي لا يسأل عنها إلا الخواص وعظماء الشيعة، و يأتيه الجواب بخطه الشريف عليه السلام. فالظاهر أنه كان يعرف الرجل بالوثاقة والأهلية لمثل هذه المكاتبة. إذاً فلا ريب في اعتبار سند التوقيع المبارك.

وأما دلالته: فتارةً يستدل بقوله عليه السلام (وَأَمَا الْحَوَادِثُ الْوَاقِعَةُ)، وأن المراد منها ليس أحكام الواقع، فإن السائل مثل إسحاق بن يعقوب الذي يظهر من مسائله أنه من أهل المعرفة وال بصيرة، بل و غيره أيضاً، يعلم أنه يسأل عن الأحكام الرواية العالمة بها، فلا بد أن يكون المراد منها الحوادث التي يرجع فيها إلى السلطان وولي الأمر والحاكم الشرعي، وهذا هو الذي يحتاج إلى أن يكون المرجع فيه حجة الإمام عليه السلام.

وتارةً يستدل بقوله فيه: (فَإِنَّهُمْ حَجَّتِي عَلَيْكُمْ

ضرورة وجود الحكومة أو الولاية للفقهاء، ص: ٢٣

وأنا حجّة الله)، فكما أن الإمام حجّة الله على العباد يحتاج بوجوده عليهم في جميع أمورهم، ولا يكون معه للناس حجّة على الله فرواية أحديثهم أيضاً حجّة الإمام على الناس، لا يكون معهم في أمر من الأمور حجّة للناس على الإمام.

والحاصل: أنه كما أن الواجب على الحكيم جل اسمه بمقتضى الحكم وقاعدة اللطف نصب الإمام وحجّة والوالي على العباد فيجب على الإمام والوالي أيضاً نصب من يقوم مقامه في الأمصار التي هو غائب عنها، وكذا في الأزمنة التي هو غائب فيها، وتصديق ذلك قوله تعالى:

(وَوَاعْدُنَا مُوسَى ثَلَاثَيْنَ لَيْلَةً وَأَتَمَّنَاهَا بِعَشْرٍ، فَسَمِّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً وَقَالَ مُوسَى لِأَخِيهِ هَارُونَ اخْلُفْنِي فِي قَوْمٍ وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ

ضرورة وجود الحكومة أو الولاية للفقهاء، ص: ٢٤
المُفْسِدِينَ) «١».

و ذلك لأنه لا يجوز على الله ترك الناس بغير حاكم و وال.

مدى دائرة ولاية الفقهاء و صلاحيتهم

إذاً لا ريب في جعل الإمام الفقهاء ولاة و حكامًا على العباد؛ للاتفاق والإجماع على عدم ولایة غيرهم، و ليس مثل التوقيع الشريف و ما معناه إلا إنشاء هذه الولاية لهم، فلهم المناصب الولاية التي هي من شؤون الوالي عند العرف والشرع.
و من جملة ما يؤول أمره في عصر الغيبة إلى الفقهاء العدول ما للإمام عليه السلام من الخمس و غيره مثل: ميراث من لا وارث له،
فيكون للفقهاء

(١) الأعراف - ١٤٢

ضرورة وجود الحكومة أو الولاية للفقهاء، ص: ٢٥
الجامعين للشروط بحكم منصبهم الولائي الذي تلقوه عن الإمام عليه السلام، فيقومون بصرفه في حفظ بيعة الإسلام، و الذب عن حريم الدين، و ما يوجب إعزاز الشريعة المبين و قوّة جماعة المؤمنين، مثل:
تأسيس الحوزات العلمية، و مصارف طلبة العلوم الدينية الذين يتربّ على وجودهم حفظ الآثار من الاندرس، و تعليم الناس بالحلال و الحرام، و بث الدعوة إلى الإسلام، و بناء المساجد و المدارس، و طبع الكتب الإسلامية، و تأسيس المشاريع الخيرية، و إنشاء المؤسسات الاقتصادية و التربوية، مما يوجب عز المسلمين و استغناءهم عن الكفار في الصناعة و التقنية، و يمنعهم من الوقوع في استضعافهم السياسي و الاقتصادي.

كما يصرفونه في إعانة الضعفاء، و كل أمرٍ نعلم أن الإمام عليه السلام لو كان حاضرًا لصرف فيه أمواله
ضرورة وجود الحكومة أو الولاية للفقهاء، ص: ٢٦

الشخصية، و إن كسبها بكد اليمين و عرق الجبين؛ لتكون به كلامه الله هي العليا و كلمة الذين كفروا السفلي، مراعيًّا في كل ذلك الأهم فالأهم.

فإن قلت: السهم المبارك و ميراث من لا وارث له ملك لشخص الإمام عليه السلام، يجري عليه في عصر الغيبة حكم مال الغائب،
يجب حفظه له إن أمكن، و إلا يجب على الذي بيده أن يصدق به عنه.

قلت أولئك: إن التصدق بالمال المجهول مالكه أو ما لا يمكن إيصاله إلى مالكه إذا كان في معرض التلف و الضياع، إنما يجوز إن لم يعلم من بيده رضاه بصرفه في مورد خاص دون غيره، أما مع العلم بذلك فلا بد من صرفه في ذلك المورد.
و ثانياً: الظاهر أن السهم المبارك إنما جعل للإمام لكي يقوى به شؤون ولايته، و يصرفه في إنفاذ وظائفه الولاية، و لازم جعل الولاية للفقهاء

ضرورة وجود الحكومة أو الولاية للفقهاء، ص: ٢٧
جعل الولاية لهم عليه لأنها لا تقام إلا به.

و إن شئت قلت: إن السهم المبارك اختصت الولاية عليه بمن يلي الأمور بإذن الشارع، و هو شخص الإمام عليه السلام في زمان

الحضور، و من يليها بإذنه في عصر الغيبة، و هم الفقهاء العدول المنصوبون بالولاية بنصبه. ثم إنه مما ذكرنا يظهر حكم سهم السادة العظام زاد الله في شرفهم، فإن مصرفه وإن كان السادة المحتاجين إليه، إلا أن المستفاد من بعض الأخبار و ما تقتضيه مناسبة الحكم و الموضوع أن الولاية عليه أيضاً للإمام و من يلي الإمام من قبله، فالإمام يأخذ و يقسمه بين الأصناف، وقد ورد في هذه الأخبار أن ما يزيد منها على مصارفه يكون للإمام عليه اللام، وأن ما ينقص يتمه الإمام من غيره.

ضرورة وجود الحكومة أو الولاية للفقهاء، ص: ۲۸

فقد روى ثقة الإسلام الكليني قدس سره «۱» عن الإمام الكاظم عليه السلام أنه قال:
الخمس من خمسة أشياء. إلى أن قال:

و نصف الخمس الباقى بين أهل بيته، فسهم ليتاماهم، و سهم لمساكينهم، و سهم لأبناء سبيلهم، يقسم بينهم على الكتاب و السنة ما يستغنو به في سنتهم، فإن فضل عنهم شيء فهو للوالى، وإن عجز أو نقص عن استغنائهم كان على الوالى أن ينفق من عنده بقدر ما يستغون به).

و عليه يجب على من يريد إصاله إليهم بنفسه الاستشارة من الحاكم الشرعي، وإن أراد إصاله إلى الفقيه فالأحوط أن يوكله بالإصال إلى المستحق منهم.

(۱) في المجلد الأول من الكافي صفحة ۵۳۹.

ضرورة وجود الحكومة أو الولاية للفقهاء، ص: ۲۹

كما أن الأحوط للفقيه الذي يأخذ سهم السادة أن يأخذ الوكالة من عليه الخمس لإصاله إلى السادة المستحقين.

وفي البحث مسائل و فروع لا يسع المجال للخوض فيها، و نسأل الله تعالى العصمة عن الخطأ، و أن يوفقنا لما يحب ويرضى.
و آخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

۱۵ ذى الحجة ۱۴۱۴ لطف الله الصافي الكلبي

درباره مرکز تحقیقات رایانه‌ای قائمیه اصفهان

بسم الله الرحمن الرحيم

جاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (سوره توبه آيه ۴۱)

با اموال و جانهای خود، در راه خدا جهاد نمایید؛ این برای شما بهتر است اگر بدانید حضرت رضا (علیه السلام)؛ خدا رحم نماید بندهای که امر ما را زنده (وبرپا) دارد ... علوم و دانشهای ما را یاد گیرد و به مردم یاد دهد، زیرا مردم اگر سخنان نیکوی ما را (بی آنکه چیزی از آن کاسته و یا بر آن بیافرایند) بدانند هر آینه از ما پیروی (و طبق آن عمل) می کنند

بنادر البحار-ترجمه و شرح خلاصه دو جلد بحار الانوار ص ۱۵۹

بنیانگذار مجتمع فرهنگی مذهبی قائمیه اصفهان شهید آیت الله شمس آبادی (ره) یکی از علمای برجسته شهر اصفهان بودند که در دلدادگی به اهلیت (علیهم السلام) بخصوص حضرت علی بن موسی الرضا (علیه السلام) و امام عصر (عجل الله تعالی فرجه الشریف) شهره بوده و لذا با نظر و درایت خود در سال ۱۳۴۰ هجری شمسی بنیانگذار مرکز و راهی شد که هیچ وقت چراغ آن خاموش نشد و هر روز قوى تر و بهتر راهش را ادامه می دهنند.

مرکز تحقیقات قائمیه اصفهان از سال ۱۳۸۵ هجری شمسی تحت اشراف حضرت آیت الله حاج سید حسن امامی (قدس سره الشفیف) و با فعالیت خالصانه و شبانه روزی تیمی مرکب از فرهیختگان حوزه و دانشگاه، فعالیت خود را در زمینه های مختلف

مذهبی، فرهنگی و علمی آغاز نموده است.

اهداف :دفاع از حريم شيعه و بسط فرهنگ و معارف ناب ثقلین (كتاب الله و اهل البيت عليهم السلام) تقویت انگیزه جوانان و عامه مردم نسبت به بررسی دقیق تر مسائل دینی، جایگرین کردن مطالب سودمند به جای بلوتوث های بی محتوا در تلفن های همراه و رایانه ها ایجاد بستر جامع مطالعاتی بر اساس معارف قرآن کریم و اهل بیت عليهم السلام با انگیزه نشر معارف، سرویس دهی به محققین و طلاب، گسترش فرهنگ مطالعه و غنی کردن اوقات فراغت علاقمندان به نرم افزار های علوم اسلامی، در دسترس بودن منابع لازم جهت سهولت رفع ابهام و شباهت منتشره در جامعه عدالت اجتماعی: با استفاده از ابزار نو می توان بصورت تصاعدی در نشر و پخش آن همت گمارد و از طرفی عدالت اجتماعی در تزریق امکانات را در سطح کشور و باز از جهتی نشر فرهنگ اسلامی ایرانی را در سطح جهان سرعت بخشد.

از جمله فعالیتهای گسترده مرکز :

الف) چاپ و نشر ده ها عنوان کتاب، جزو و ماهنامه همراه با برگزاری مسابقه کتابخوانی

ب) تولید صدها نرم افزار تحقیقاتی و کتابخانه ای قابل اجرا در رایانه و گوشی تلفن سه همراه

ج) تولید نمایشگاه های سه بعدی، پانوراما ، اینیمیشن ، بازیهای رایانه ای و ... اماکن مذهبی، گردشگری و ...

د) ایجاد سایت اینترنتی قائمیه www.ghaemyeh.com جهت دانلود رایگان نرم افزار های تلفن همراه و چندین سایت مذهبی دیگر

ه) تولید محصولات نمایشی، سخنرانی و ... جهت نمایش در شبکه های ماهواره ای

و) راه اندازی و پشتیبانی علمی سامانه پاسخ گویی به سوالات شرعی، اخلاقی و اعتقادی (خط ۰۲۳۵۰۵۲۴)

ز) طراحی سیستم های حسابداری ، رسانه ساز ، موبایل ساز ، سامانه خودکار و دستی بلوتوث، وب کیوسک ، SMS و ...

ح) همکاری افتخاری با دهها مرکز حقیقی و حقوقی از جمله بیوت آیات عظام، حوزه های علمیه، دانشگاهها، اماکن مذهبی مانند مسجد جمکران و ...

ط) برگزاری همایش ها، و اجرای طرح مهد، ویژه کودکان و نوجوانان شرکت کننده در جلسه

ی) برگزاری دوره های آموزشی ویژه عموم و دوره های تربیت مربی (حضوری و مجازی) در طول سال

دفتر مرکزی: اصفهان/ خ مسجد سید / حد فاصل خیابان پنج رمضان و چهارراه و فائی / مجتمع فرهنگی مذهبی قائمیه اصفهان

تاریخ تأسیس: ۱۳۸۵ شماره ثبت : ۲۲۷۳ ۱۵۲۰۲۶ ۱۰۸۶۰

وب سایت: www.ghaemyeh.com ایمیل: Info@ghaemyeh.com فروشگاه اینترنتی:

www.eslamshop.com

تلفن ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹ - ۰۲۳۵۷۰۲۳ - ۰۳۱۱ فکس ۰۲۳۵۷۰۲۲ - ۰۳۱۱ دفتر تهران ۸۸۳۱۸۷۲۲ (۰۲۱) بازرگانی و فروش امور کاربران (۰۳۱۱) ۰۲۳۳۰۴۵

نکته قابل توجه اینکه بودجه این مرکز؛ مردمی ، غیر دولتی و غیر انتفاعی با همت عده ای خیر اندیش اداره و تامین گردیده و لی جوابگوی حجم رو به رشد و وسیع فعالیت مذهبی و علمی حاضر و طرح های توسعه ای فرهنگی نیست، از اینرو این مرکز به فضل و کرم صاحب اصلی این خانه (قائمیه) امید داشته و امیدواریم حضرت بقیه الله الا عظم عجل الله تعالی فرجه الشریف توفیق روزافونی را شامل همگان بنماید تا در صورت امکان در این امر مهم ما را یاری نمایندانشاء الله.

شماره حساب ۰۹۵۳ ، شماره کارت: ۰۶۲۱-۰۶۰۹۵۳ ، شماره ۰۶۲۷۳-۰۳۰۴۵-۰۵۳۳۱-۰۶۲۷۳ و شماره حساب شبا: ۰۶۲۱-۰۰۰۰-۰۰۰۰-۰۶۲۱

۰۵۳-۰۶۰۹ به نام مرکز تحقیقات رایانه ای قائمیه اصفهان نزد بانک تجارت شعبه اصفهان - خیابان مسجد سید

ارزش کار فکری و عقیدتی

الاحتجاج - به سندش، از امام حسین علیه السلام -: هر کس عهده دار یتیمی از ما شود که محنّت غیبت ما، او را از ما جدا کرده است و از علوم ما که به دستش رسیده، به او سهمی دهد تا ارشاد و هدایتش کند، خداوند به او می‌فرماید: «ای بندۀ بزرگوار شریک کننده برادرش! من در گرم کردن، از تو سزاوارترم. فرشتگان من! برای او در بهشت، به عدد هر حرفی که یاد داده است، هزار هزار، کاخ قرار دهید و از دیگر نعمت‌ها، آنچه را که لایق اوست، به آنها ضمیمه کنید».

التفسیر المنسوب إلى الإمام العسكري عليه السلام: امام حسین علیه السلام به مردی فرمود: «کدام یک را دوست‌تر می‌داری: مردی اراده کشتن بینوایی ضعیف را دارد و تو او را از دستش می‌رهانی، یا مردی ناصبی اراده گمراه کردن مؤمنی بینوا و ضعیف از پیروان ما را دارد، اما تو دریچه‌ای [از علم] را بر او می‌گشایی که آن بینوا، خود را بدان، نگاه می‌دارد و با حجّت‌های خدای متعال، خصم خویش را ساکت می‌سازد و او را می‌شکند؟».

[سپس] فرمود: «حتماً رهاندن این مؤمن بینوا از دست آن ناصبی. بی گمان، خدای متعال می‌فرماید: «و هر که او را زنده کند، گویی همه مردم را زنده کرده است»؛ یعنی هر که او را زنده کند و از کفر به ایمان، ارشاد کند، گویی همه مردم را زنده کرده است، پیش از آن که آنان را با شمشیرهای تیز بکشد».

مسند زید: امام حسین علیه السلام فرمود: «هر کس انسانی را از گمراهی به معرفت حق، فرا بخواند و او اجابت کند، اجری مانند آزاد کردن بندۀ دارد».



للحصول على المكتبات الخاصة الأخرى
أرجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للإيصال من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

